

Distr.: Limited
19 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية
السورية)

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - معلومات أساسية
٢	ألف - لمحة عامة
٤	باء - الوضع الدستوري والسياسي
١١	ثالثا - التطورات الأخيرة
١١	ألف - التطورات السياسية
١٤	باء - التطورات العسكرية
١٩	جيم - التطورات الاقتصادية
٢٢	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
٢٢	ألف - لمحة عامة
٢٣	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢٣	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها الخامسة المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مشروع القرار A/AC.109/2011/L.6 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمتخذ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها في عام ٢٠١٢ تقريراً عن تنفيذ القرار. وقد أعدّ المقرر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدّها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي بيكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ - وفي شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، كان عدد سكان بورتوريكو يقدر بـ ٣ ٩٧٨ ٧٠٢ نسمة^(١)، يتكلم معظمهم اللغة الإسبانية، كما أن عدداً معيناً منهم يتكلمون الإنكليزية أيضاً. ووفقاً لتقديرات التعداد الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية، كانت نسبة النمو السكاني في بورتوريكو في عام ٢٠٠٩ أقل من ٠,٣ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجموع عدد السكان بما يقدر بـ ٨٢ ٨٢١ نسمة أي بنسبة ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى الهجرة وتراجع معدلات المواليد في بورتوريكو. وأغلبية الأشخاص الذين يغادرون الجزيرة اليوم من شباب المهنيين أي أن بورتوريكو تشهد هجرة ذوي الكفاءات من أبنائها. ووفقاً لمعلومات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، فإن عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلغ ٣٥٩ ٥٨٥ نسمة؛ وكان هذا العدد نحو ٤٩١ ٠٠٠ نسمة في الثمانينات من القرن الماضي وبلغ نصف المليون تقريباً في عقدي الخمسينات والستينات. ويعيش في الولايات المتحدة حالياً نحو ٤,٦ مليون بورتوريكي.

(١) انظر بورتوريكو في نشرة Factbook CIA على موقع وكالة الاستخبارات المركزية:

www.cia.gov/cia/publications/factbook

- ٤ - وتحول طابع السكان في الجزيرة خلال العقود الستة الماضية من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع بشكل حاد.
- ٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة دون أن يكون لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وتصديق إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على التجنس بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها الإدارة. وبموجب الترتيبات الحالية المتعلقة بالكمونولث، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية ومسائل أخرى، بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية ومعظم الشؤون المحلية.
- ٦ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وجميعها غير راض عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي [Partido Popular Democrático] يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار الكمونولث بحيث لا تكون إقليماً تابعاً ولا مستعمرة؛ فيحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيداً من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويجذب الحزب التقدمي الجديد [Partido Nuevo Progresista] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو [Partido Independista Puertorriqueño]، استقلال الجزيرة. وهناك بعض المجموعات والمنظمات المناصرة للاستقلال التي لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن بعضها الآخر يصوّت لأغراض استراتيجية، فيؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية منع وصول مؤيدي تحول بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.
- ٧ - وتعمل حالياً منظمتان هما حزب العمال الشعبي [Partido del Pueblo Trabajador] وحركة الوحدة من أجل السيادة [Movimiento Unión Soberanista] على التسجيل لدى اللجنة الحكومية للانتخابات من أجل تقديم مرشحين في انتخابات عام ٢٠١٢. وهما بصدد إعداد برنامجين يؤكدان على تحسين الأحوال الاجتماعية وظروف العمل في بورتوريكو

وحماية البيئة، فيما تؤكد حركة الوحدة من أجل السيادة أهمية السيادة الوطنية وإنشاء جمعية دستورية وفقا للقانون الدولي من أجل معالجة مسألة وضع الإقليم.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٨ - تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكمنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كمنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي ينضم إلى عضويتها.

٩ - وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام المحاكم المحلية للولايات المتحدة الذي ينطبق في بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا بالنسبة للقضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تشكل محكمة ابتدائية.

١٠ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، لم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو. فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو، بينما لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضا عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد.

وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١١ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكمونولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك، قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١٢ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكمونولث. وقسّم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء فصّوتوا أيضا لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في صلاحية الاستفتاءات التي لا تكون الحكومة الأمريكية ملزمة فيها بقبول النتائج، وكذلك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في منح وضع ولاية لبورتوريكو. ويدعو العديد إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظّم اقتراع صوت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ورغم أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، أدت النتائج إلى بدء عملية تَقَرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن لمحكمة العليا لبورتوريكو قضت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٤ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليم ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام الرئيس جورج دبليو بوش بتعيين أعضاء فرقة العمل الـ ١٦، وعدّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوباً من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلاً من مرة كل سنة.

١٥ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين اثنين فقط غير خيار الاندماج الإقليمي هما وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن بورتوريكو تنتمي إلى الولايات المتحدة، لكنها ليست جزءاً منها. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو. فأوصت أولاً بإجراء "استفتاء شعبي توافّق عليه الحكومة الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة خاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة". ثم أوصت بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب".

١٦ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبوا فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي الموجه إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٧ - وقبل تقديم هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويًا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليمًا يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس. بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد

في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة وضع الإقليم يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٧٣.

١٨ - وأعاد كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر التابعة للجنة الموارد الطبيعية مشروع قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

١٩ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (H.R.900) على مجلس النواب. وينص مشروع القانون، في جملة أمور على ما يلي:

"تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليما تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها؛ (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليما تابعا".

٢٠ - وعُرض مشروع قانون ثان، هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في ذلك القرار. وتعد الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وهذه الآلية تدعمها نقابة المحامين البورتوريكيين التي ما برحت تشارك في جلسات الاستماع التي تعقدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو منذ ١٩٧٢. ولم يتم التصويت على مشروع القانون المذكور حتى نهاية دورة الكونغرس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢١ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على ٣ خيارات لوضع الجزيرة في المستقبل (بقاؤها إقليما تابعا

للولايات المتحدة أو الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية أو الاستقلال)، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٢ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن الرئيس المنتخب للولايات المتحدة حينذاك باراك أوباما، وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى احتفال تنصيب الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكّد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى.

٢٣ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقّع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذياً ينص على الحفاظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل معيّنين من جانب كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو.

٢٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولاً وقبل كل شيء مسألة وضع بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. وأكد الحزب التقدمي الجديد موقفه، على النحو الذي تجلّى في قرار قدّم إلى مجلس الشيوخ، برفض تمديد الوضع الراهن من خلال عقد المزيد من جلسات الاستماع، ويطلب من فرقة العمل تقديم توصية للقيام بعملية فورية لحل مسألة الوضع السياسي. وذكر ممثل الحزب الشعبي الديمقراطي في شهادته أنه ينبغي لفرقة العمل أن تبحث في خيار عقد جمعية دستورية بشأن وضع بورتوريكو. وفي رسالة خطية قدمت إلى فرقة العمل أثناء جلسات الاستماع، كرر المسؤولون المنتخبون في جناح الاستقلال الذاتي من الحزب الشعبي الديمقراطي تأكيد تأييدهم للاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو وعقد جمعية دستورية على النحو المنصوص عليه في منهاج الحزب. وأبدى ممثل من حزب استقلال بورتوريكو معارضته لإدخال أي تغيير في جدول أعمال فرقة العمل، محتجاً بأنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. ويتضمن التقرير الثالث لفرقة العمل الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ استعراضاً للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم،

وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بيبكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل التنفيذ وتلقي التقارير من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقد اجتماعي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على كلٍ من المجالات المواضيعية على حدة.

٢٥ - ويتمثل الجزء الأكبر من المادة المتعلقة بوضع الإقليم في توصيات من أجل عملية عاجلة لاتخاذ القرار بشأن مسألة وضع الإقليم بحيث يتمكن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو بعده. أما التوصيات المتعلقة بخيارات الوضع فمفادها أن هذه الخيارات يجب أن تكون جائزة وفقا لدستور الولايات المتحدة وتتمثل في اكتساب وضع الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كمنولث). ويتضمن التقرير وصفا لكل واحد من هذه الخيارات. وتذكر فرقة العمل تحديدا أن لكونغرس الولايات المتحدة الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول، بما في ذلك ما يتعلق بالجنسية، ويوصي بإقرار الجنسية الأمريكية لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال. وتذكر فرقة العمل أنه في إطار خيار الكمنولث تظل بورتوريكو، كما هي حاليا، خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، بالرغم من أن الاستقلال الذاتي السياسي المحلي لن يُنتقص ولن تهدده أي مخاطر. وتضيف أن المقترحات المتعلقة بتعزيز وضع الكمنولث (كمنولث مع صلاحيات أكبر) تظل إشكالية لأن اعتبار رضا الطرفين هو اعتبار يمكن للكونغرس في المستقبل أن يختار تغييره أحاديا.

٢٦ - وتشير فرقة العمل كذلك إلى أنهما "تفضل وإن كان ذلك بهامش ضئيل" إجراء استفتاءين عامين حيث يصوت سكان بورتوريكو أولا للإعراب عن تفضيلهم إما لتحول الإقليم إلى جزء من الولايات المتحدة عن طريق وضع الولاية أو الكمنولث؛ أو لتحويله إلى كيان مستقل عن طريق الاستقلال أو الارتباط الحر. ثم يُجرى استفتاء عام ثان لاختيار واحد من الخيارين اللذين تحددتا نتيجة للاستفتاء الأول. فإذا اختير الاستقلال، أُجري اقتراع ثان للاختيار بين الاستقلال التام والارتباط الحر. وبخصوص بيبكيس، توصي فرقة العمل بتدابير للتعجيل بتنظيفها، وبتشجيع النمو المستدام، وتحسين نوعية الرعاية الصحية لسكانها وحماية "موسكيتو باي"، وهو خليج في بيبكيس معروف بظاهرة الضياء الأحيائي.

٢٧ - وتراوحت ردود الفعل على آخر تقرير لفرقة العمل، حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، بين الترحيب من جانب المؤيدين لخيار الولاية ومنهم الحاكم، لويس فورتونيو، الذي أعلن عن إجراء استفتاء في عام ٢٠١١، وبيانات المعارضين الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو وبيانات من ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بمامش ضئيل لإجراء استفتاءين يرحح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سبقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء الإقليم جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب خيار الارتباط الحر الذي أضيف.

٢٨ - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بمسألة وضع الإقليم، وخاصة بعملية تشاور بشأن الوضع اعتُبرت مؤيدة لوضع الولاية ذلك أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة السيطرة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة؛ وهي مجالات تتناولها التوصيات. واستنادا إلى زيادة الاندماج هذه في الولايات المتحدة، فإن اختيار سكان بورتوريكو لوضع الكمنولث في المستقبل لن يكون نفس وضع الكمنولث الموجود حاليا، وإنما سيتسم باندماج أكبر في الولايات المتحدة بدون أن يكون الإقليم جزءا منها.

٢٩ - وأفادت الصحافة في بورتوريكو بأن مديرية الحزب التقدمي الجديد، الذي يؤيد حصول بورتوريكو على وضع الولاية، قررت بالإجماع، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١، عقد استفتاء عام بشأن الوضع في نهاية عام ٢٠١١ يتضمن خيارات وضع الولاية والاستقلال والارتباط الحر، واستفتاء آخر في عام ٢٠١٣ يتضمن الخيار الفائز في عام ٢٠١١ والوضع الحالي المتمثل في الدولة المرتبطة ارتباطا حرا. ومرة أخرى كانت ردود الأفعال متباينة حيث اعترض الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب استقلال بورتوريكو لأسباب مختلفة. ولم يجر أي استفتاء في نهاية عام ٢٠١١.

٣٠ - واعتمدت حكومة بورتوريكو ذات الأغلبية المنتمية إلى الحزب التقدمي الجديد تشريعاً يُجرى بموجبه استفتاء عام بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو موعد إجراء الانتخابات العامة المقبلة. وينص التشريع الذي وقعه الحاكم في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على أن يُسأل الناخبون في هذا الاستفتاء أولا عما إذا كانوا موافقين على الاحتفاظ بالوضع الإقليمي الحالي، وثانيا عن الخيار الذي يفضلونه من بين البدائل الثلاثة للوضع الحالي المتمثلة فيما يلي: اكتساب وضع الولاية

(أي ولاية من ولايات الولايات المتحدة) أو الاستقلال أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وتُعقد قرعة في شهر أيار/مايو ٢٠١٢ تحدد ترتيب ورود تلك الخيارات في أوراق الاقتراع.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٣١ - على النحو المبين في التقارير السابقة، أثّرت في السنوات الأخيرة أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثّرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٢ - وقدم التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.109/2008/L.3 عرضاً مفصلاً للحالة التي كانت سائدة في عهد الحاكم السابق أسبيدو بيلا قبل الانتخابات العامة في بورتوريكو التي أُجريت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي تلك الانتخابات، فاز لويس فورتونيو العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب الحاكم بأغلبية ٥٢,٩ في المائة من الأصوات، كما رسخ هذا الحزب سيطرته على الهيئة التشريعية. وفاز بيدرو بيرلويسي، المنتمي أيضاً إلى الحزب التقدمي الجديد، بمنصب المفوض المقيم في واشنطن العاصمة.

٣٣ - وتبين من البيانات الرسمية التي أصدرتها اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو أن أكثر من ٢٣ في المائة من الناخبين المسجلين لم يصوتوا. وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت، بمن فيهم الأشخاص غير المسجلين الذين يحق لهم التصويت قانوناً، ٣٦ في المائة أي ما يربو على مليون ناخب.

٣٤ - ويقدر أن عدداً كبيراً من الذين صوتوا لصالح الحزب التقدمي الجديد قاموا بذلك لمعاقبة الحزب الشعبي الديمقراطي، وبخاصة الحاكم أسبيدو بيلا، على سوء الإدارة وعلى عدد من التدابير التي اعتمدها ولم تحظ بالشعبية، من بينها فرض ضريبة على المبيعات وسن قانون جديد بشأن الحوافز الصناعية. وفي هذا الصدد، لا يعتبر انتخاب ممثل الحزب التقدمي الجديد ليشغل منصب الحاكم ولايةً منحت له للدفاع عن تحويل بورتوريكو إلى الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة.

٣٥ - وتم الربط في ذلك الحين بين هزيمة الحاكم السابق وبين التهم الجرمية التي ساققتها حكومة الولايات المتحدة ضده وضد معاونيه، المتمثلة في انتهاك القوانين المتعلقة بتمويل الانتخابات (انظر A/AC.109/2008/L.3، الفقرات ٢٠-٢٢). وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، تمت تبرئة أسبيدو بيلا من جميع التهم المتعلقة بالفساد التي وجهت إليه.

٣٦ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وعن انتهاكات للحريات المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام ٢٠١٠ التقارير عن اعتداء الشرطة على طلاب كانوا مضربين في جامعة بورتوريكو. وشملت التغطية الإخبارية كذلك إلغاء الحكومة الحالية للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أسست منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريراً^(٢) أعرب فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط ضد الطلاب المضربين على سبيل المثال. ووردت إشارة خاصة عن الفساد في جهاز الشرطة. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان.

٣٧ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضاً قضية البورتوريكيين الذين اُتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٣٠ عاماً. وجوهر القضية أن عدداً من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساساً، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسمياً نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، وقبل سجين آخر اتفاقاً يخلو بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومن بين السجينين المتبقين، أُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما رُفض في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ طلب الإفراج المشروط عن أوسكار لويس ريفيرا (البالغ من العمر الآن ٦٨ عاماً) الذي ما زال محتجزاً في سجن اتحادي بولاية إنديانا. وقد رُفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، تجمع في شيكاغو

(٢) انظر www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

العشرات من أبناء الجالية البورتوريكية وناشطى حقوق الإنسان البورتوريكيين للدعوة إلى إطلاق سراحه.

٣٨ - وتواصل شبكة بوريكو الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان مع ناشطين آخرين تنفيذ حملة وطنية بشأن تلك الحالة. وقد قدم هؤلاء التماسا إلى الرئيس أوباما لإصدار أمر تنفيذي بالعمو يحثونه فيه على ممارسة السلطة المخولة إليه دستوريا باستعمال الرأفة من أجل تخفيف العقوبة المفروضة على لويس ريفيرا من ٧٠ عاما إلى مدة العقوبة التي أمضاها في السجن والإفراج عنه، منوهين بأن المتهم سيكون قد أمضى في سجون الولايات المتحدة ٣١ عاما بحلول أيار/مايو ٢٠١٢.

٣٩ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، اعترف أبيلينو غونزاليس كلاوديو، وهو من دعاة الاستقلال، الذي اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨ للتحقيق معه في قضية الماشيتيروس بالنهم الاتحادية المنسوبة إليه والتي تتعلق باشتراكه في عملية السطو السالفة الذكر في كونيتيكت في عام ١٩٨٣. وألقي القبض لاحقا على أخيه المدعو نوربرتو غونزاليس كلاوديو الذي لا يزال محتجزا في أحد سجون الولايات المتحدة.

٤٠ - ووفقا لوسائل الإعلام البورتوريكية وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قرارا مؤيدا لإطلاق سراح السجناء.

٤١ - وتوفيت في ١ آب/أغسطس ٢٠١١ لوليتا ليرون التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٩ لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.

٤٢ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام في عدد من القضايا على متهمين من بورتوريكو ليصبح معدل عقوبات الإعدام هذه من أعلى المعدلات مقارنة بعدد السكان في أي ولاية أو إقليم تابعين للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، قضت المحكمة المحلية الأمريكية لبورتوريكو بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت محكمة استئناف الولايات المتحدة للدائرة الأولى في بوسطن هذا الحكم بحجة أن بورتوريكو تخضع للقانون الاتحادي. وتوجد الآن قضيتان كبيرتان يُطالب فيهما بتطبيق عقوبة الإعدام؛ وثلاث قضايا تنتظر الترخيص بحكم الإعدام؛ ويوجد ٢٥ بورتوريكيا محكوما عليهم بالإعدام في العديد من الولايات

الأمريكية. ونُفذ آخر مرة حكم الإعدام في حق بورتوريكي يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في ولاية فلوريدا حين أُعدم أنجيل دياس بحقنة سامة. وأدت تلك القضية إلى تشكيل لجنة من أجل استعراض بروتوكولات تنفيذ حكم الإعدام لأن الوفاة تستغرق نصف ساعة يكون فيها المرء واعيا عندما تسبب المادة المحقونة في توقف رثتيه عن العمل.

٤٣ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام، وقد تعهد ائتلاف المنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلن روبرتو سانشيز راموس، وزير العدل في بورتوريكو آنذاك، وممثلون عن التحالف البورتوريكي لمناهضة عقوبة الإعدام عن عدد من القرارات الرامية إلى تخفيض عدد المواطنين البورتوريكيين الذين قد يحكم عليهم بالإعدام في القضايا المعروضة على المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة. وقد ألغت تلك القرارات لاحقا حكومة بورتوريكو الحالية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أبرمت الحكومة اتفاقا مع السلطات الاتحادية بالولايات المتحدة بمنح تلك السلطات الاختصاص الحصري بجرائم القتل المنطوية على سرقة مركبات آلية، والسطو على المصارف، واستعمال الأسلحة غير القانونية. ويرتقب أن يبدأ قريبا النظر في إطار الولاية القضائية الاتحادية للولايات المتحدة في بورتوريكو في قضيتي الولايات المتحدة ضد إدبسون بورغوس - مونثيس والولايات المتحدة ضد لاشاون كاسي، وهما القضيتان اللتان يحتمل أن يواجه المتهمان فيهما عقوبة الإعدام إذا تمت إدانتهم. وثمة قضايا أخرى لا تزال في مراحلها الأولى.

باء - التطورات العسكرية

٤٤ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فقام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أُجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة. وجاء

في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ما زالت تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة وستقوم بهدم جميع المنشآت والهياكل وإزالتها من المنطقة.

٤٥ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى إيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛ (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية التابعة للولايات المتحدة والمقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٠، أعلن المفوض المقيم لبورتوريكو في واشنطن العاصمة، بيدرو بيرلويسي، عن "الخطة الخضراء" [Plan Verde] لبيبكيس، وهي خطة شاملة تجمع بين حكومة بيبكيس البلدية وبورتوريكو والوكالات الحكومية الاتحادية الأمريكية وسكان بيبكيس والشركات المدنية وقطاعات أخرى لتنمية الجزيرة على نحو مستدام ومراع للجوانب البيئية^(٣). ويمكن الاطلاع على معلومات عن الخطط السابقة في الوثيقة A/AC.109/2010/L.4.

٤٧ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة بيبكيس، ووجهت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. وأصبحت مسائل الصحة ووسائل النقل بين جزيرة بورتوريكو الرئيسية وبيبكيس وكوليرا مشكلة كبيرة جدا بالنسبة لسكان الجزر أدت إلى احتجاجات هناك. وتشمل مشاكل الصحة نقص الأدوية وخدمات التصوير بالأشعة السينية ومشاكل متعلقة بغرف الولادة بالمستشفيات^(٤).

٤٨ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فأسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس. كما استخدمت البحرية الأمريكية نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بيبكيس للتدريب على العمليات البرمائية ومناورات إطلاق النيران من الجو إلى الأرض. وتم هناك وفي المياه المجاورة تأكيد وجود الذخائر غير المنفجرة وبقايا الذخائر المنفجرة التي تحتوي على مواد خطرة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة

(٣) انظر جريدة *El Vocero*، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٤) انظر جريدة *El Vocero*، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.

بالمستفجرات التي قد تكون موجودة في ببيكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والناپالم واليورانيوم المستنفذ والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٤٩ - أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للدخائر حتى عام ١٩٤٨. وأعيد فتح هذا المرفق في عام ١٩٦٢ ثم أُغلق في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ٣١٠٠ فدان من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٤٠٠٠ فدان إلى بلدية ببيكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

٥٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء ببيكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٥١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلن عن إبرام اتفاق اتحادي بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكمونث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من ببيكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في ببيكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥٢ - أما جزيرة كوليرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي ببيكيس، فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الموارد الاتحادية.

٥٣ - وسعى ما يقرب من ٧٠٠٠ نسمة من سكان ببيكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيز وآخرين ضد الولايات المتحدة. وقد ادعوا في تلك القضية أن البحرية التابعة للولايات المتحدة قد ارتكبت إهمالا بتعريضها سكان ببيكيس البالغ عددهم ١٠٠٠٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في ببيكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدّعون في دعواهم.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٣، ذكرت وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، المكلفة بإجراء تقييم للمخاطر الصحية في المواقع المحددة لإجراء عمليات تنظيف بيئي، أنها لم تعثر على أية آثار سلبية على الصحة من جراء وجود البحرية في بيبكيس لعشرات السنين. بيد أن الوكالة قررت في منتصف عام ٢٠٠٩ إعادة النظر في استنتاجاتها التي تعرضت لانتقاد شديد، بما في ذلك ما يتعلق منها بأن ميدان القصف الذي أغلق ذلك العام لا يشكل خطراً حقيقياً يهدد الصحة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت الوكالة تقريراً من ٣٦١ صفحة عُمم لتلقي تعليقات الجمهور عليه^(٥). ولئن كانت الوكالة قد قبلت في التقرير المذكور ادعاءات السكان المحليين بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وغير ذلك من المشاكل الصحية في بيبكيس مقارنة بسائر أنحاء بورتوريكو، فقد أضافت أيضاً أنه لا دليل على وجود صلة بين هذه المسألة والأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. وقد كان التقرير الذي طال انتظاره محل انتقادات واسعة النطاق من جانب المسؤولين البورتوريكيين وسكان بيبكيس الذين طالما شعروا بالاستياء نتيجة للمشاكل الصحية التي يتعرضون لها وتنسب المسؤولية عنها إلى أنشطة البحرية التابعة للولايات المتحدة التي استخدمت الجزيرة كميدان للقصف طوال ستة عقود. ورغم أن التقرير كاد أن يكون خاتمة لتحقيق اتحادي في المشاكل الصحية في بيبكيس، فقد تعهد منتقدوه بأن يواصلوا معركتهم لصالح المرضى.

٥٥ - وفي التقرير الجديد، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة بشأن المشاكل الصحية في بيبكيس أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات، ولا سيما الشواغل المتعلقة بالمنهجية التي ناقشها التقرير، تثير قدراً كبيراً منבלبللة وتجعل إمكانية تفسيرها عسيرة. وأضافت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري. واقترحت الوكالة أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو على الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بيبكيس.

٥٦ - وجاء على لسان بدرو بيرلويزي، المفوض المقيم لبورتوريكو، أنه سيطلب عقد جلسة في الكونغرس لمناقشة التقرير والحصول على معلومات مستكملة عن عملية تطهير المناطق من الذخائر غير المنفجرة التي بدأت في عام ٢٠٠٥. وذكر ستيف روثمان، العضو بكونغرس الولايات المتحدة، أن التقرير لا يتناول الشواغل المتعلقة بالارتفاع المخيف في بيبكيس في معدلات حدوث مشاكل الرعاية الصحية الخطيرة والمعوقة. وأعرب عن خيبة

(٥) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي: www.atsdr.cdc.gov/hac/pha/vieques/2011_ViequesReport.pdf.

الأمل لطرح التقرير أسئلة أكثر من تقديمه إجابات، واعتبر أنه مما لا يصدق عقل أن تصر الوكالة، على ما يبدو، على أن عقوداً من القصف باستخدام الذخيرة العسكرية على أرض الجزيرة على يد بحرية الولايات المتحدة لم يولد آثاراً صحية ضارة لحقت بصحة سكان بيبكيس. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، اقترح عضو الكونغرس مشروع قانون إنعاش بيبكيس وتنميتها الذي ينص، ضمن جملة أمور، على إنشاء مركز لبحوث السميات ومستشفى متخصص على أرض الجزيرة.

٥٧ - ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير أنه من الممكن أن يكون بعض سكان بيبكيس قد تعرضوا لمستويات عالية من الزئبق من جراء استهلاكهم للأسماك، رغم أن تلك المشكلة لم يجر الربط بينها وبين أنشطة عسكرية سابقة على حد زعم كريستوفر بورتير، مدير الوكالة، الذي ارتأى أن يأكل سكان بيبكيس أسماكاً تنخفض فيها نسبة الزئبق.

٥٨ - ويتضمن التقرير تحذيراً من أن بعض المناطق الواقعة في ميدان القصف القديم لا تزال تشكل خطراً، فقد ورد فيه أن البيانات المجمعة حديثاً تبين أن احتمال التعرض للتلوث في تلك المناطق لا يزال قائماً، مما قد يشكل شاغلاً من شواغل الصحة إذا ما ارتادها السكان. وذكرت بحرية الولايات المتحدة أن قواتها قامت في عام ١٩٩٩ عن طريق الخطأ بإطلاق ٢٦٣ من الذخائر المزودة برؤوس اليورانيوم المستنفد على ميدان القصف في بيبكيس، منتهكة بذلك القانون الاتحادي.

٥٩ - ويشير بعض المراقبين إلى أن التقرير الجديد يتضمن استنتاجاتٍ مكررة مستقاة من تقرير عام ٢٠٠٣ وتنقصه المصداقية. وكان من المقرر أن تحال تعليقات الجمهور إلى الوكالة المعنية بسجل المواد السمية والأمراض بحلول ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وأن يعقب ذلك إصدار الوكالة تقريراً نهائياً يتضمن توصياتٍ بشأن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به مستقبلاً في بيبكيس.

٦٠ - وأغلقت محطة روزفلت رودز البحرية، التي كان مقرها في سيبيبا نتيجة لرحيل البحرية التابعة للولايات المتحدة عن بيبكيس عام ٢٠٠٣. وأشارت تقارير وسائط الإعلام إلى أن مشروع "ريفييرا ديل كاربي"، وهو جزء من المبادرة الحكومية التي تعرف باسم "بوابة المستقبل" [Portal al Futuro]، هو المشروع الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المنطقة التي كانت تحتلها القاعدة البحرية.

٦١ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن سلاح الهندسة التابع للولايات المتحدة أنه سيتم عقوداً بملايين الدولارات لبناء منشآت عسكرية حديثة في بورتوريكو. وفي إطار عملية إعادة تنظيم القاعدة وإغلاقها، ستنفذ مشاريع في ثلاثة مواقع هي: فورت بيوكاين وفي بلدي ماياغيز وسيبيبا بتكلفة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك،

أُبرم عقد لتنفيذ مشروع رابع في منطقة فورت آلن التي تقع في بلدة خوانا دياس. ومن المتوقع أن تبني في كاغواس منشأة خامسة في عام ٢٠١٠ لفائدة برنامج "زيادة قوام الجيش" [Grow the Army] بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار.

٦٢ - وشجب قادة المنظمات المناهضة للأعمال العسكرية في بورتوريكو، بمن فيهم واند كولون كورتيس، رئيسة "المشروع الكاريبي للعدل والسلام"، وسونيا سانتياغو، رئيسة منظمة "أمهات ضد الحرب"، هذه المشاريع باعتبارها تشكّل تعزيزاً لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٦٣ - تعاني بورتوريكو من الكساد الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٦. والواقع أن الاقتصاد أخذ في التباطؤ في العقود الأربعة الماضية حتى قبل حدوث هذا الكساد، وذلك طبقاً لتقرير وارد على موقع حكومة بورتوريكو على الإنترنت. ويصل معدل البطالة إلى ١٥,٧ في المائة، في حين ترتفع معدلات الجريمة ارتفاعاً شديداً. وكان الخفض الهائل في الإنفاق، كما حدث مثلاً بالاستغناء عن الآلاف من العاملين في القطاع العام، قد أسفر عن استياء شعبي واسع النطاق. وأُبلغ في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ عن وقوع ما مجموعه ١٠١ جريمة تنطوي على العنف في ارتفاع غير مسبوق في بورتوريكو.

٦٤ - ولدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها الوثيقة باقتصاد الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، ألغى عدد من الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية العاملة في بورتوريكو، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمادة ٩٣٦ من قانون ضريبة الدخل في الولايات المتحدة والتي كانت سخية للغاية.

٦٥ - وفي تقارير صدرت في الآونة الأخيرة عن مجلس التخطيط في بورتوريكو والإدارة البورتوريكية لشؤون العمل والموارد البشرية، قُدِّر العجز في الميزانية الحكومية بمبلغ ١,٢٩ بليون دولار. وتعكس البيانات الواردة من هذين الكيانين أيضاً أن النمو في الناتج القومي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ كانت نسبته -٠,٢ في المائة. ويضاف إلى ذلك أن الدين العام (ديون الحكومة المركزية والبلديات والشركات العامة) بلغت حصته من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٧٧,٥٩ في المائة، وقد ارتفعت تلك الحصة لتصل إلى ٩٤,٠٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفُقد على مدى السنوات الخمس الماضية أكثر من ٦٠ ٠٠٠ وظيفة من وظائف القطاع العام، منها ٤١ ٠٠٠ وظيفة فُقدت منذ عام ٢٠٠٩. وتشير البيانات إلى أن النسبة المئوية لسكان بورتوريكو الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت ٤٤,٨ في المائة. وبلغ عدد حالات الإفلاس (بما في ذلك الشركات

والأفراد) ١٠ ١٨٤ في عام ٢٠٠٩ و ١١ ٨١٠ في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١١,٥ في المائة في سنة واحدة^(٦).

٦٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انضمت حكومة بورتوريكو إلى جهات ذات مصلحة، شملت ناشطين من جماعات الضغط العاملة لصالح الشركات وحزب المعارضة المحلي ونقابات العمال، لممارسة الضغوط على كونغرس الولايات المتحدة من أجل إقرار تعديل جديد (H.R. 3020) لقانون ضريبة الدخل الاتحادي يميز لشركات بورتوريكية معينة أن تختار معاملتها كشركات محلية (أي من شركات الولايات المتحدة). ويسمح هذا التعديل للإقليم بالاستمرار كملاذ ضريبي خارجي للشركات المتعددة الجنسيات. والإعفاءات الضريبية تُطبق منذ أكثر من ٦٠ عاماً إلا أن أثرها كان حتى الآن ضئيلاً على معدلات البطالة المرتفعة والمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تفاقمت كما يتبين مثلاً من تفشي الجريمة. ويرى الخبراء أن التعديل المقترح لا يتضمن شرطاً ينص تحديداً على استغلال الأرباح المستردة لإيجاد فرص العمل، مما يعني أن الشركات بإمكانها أن تستخدم الأموال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء أسهمها. ووفق ما ذكرته وحدة المعلومات التابعة لمجموعة الإيكونوميست، ألغى عدد من شركات التصنيع، ومنها شركات عاملة في القطاع الدوائي، خططاً للاستثمار في الجزيرة أو التوسع في أنشطتها فيها.

٦٧ - وبلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في بورتوريكو أكثر من ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٢,٥ بليون دولار عن الأرباح التي سجلت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٦٨ - وفي تقرير نُشر في موقع حكومة بورتوريكو على الإنترنت عن اتجاهات وتوقعات الاقتصاد في بورتوريكو وأعدّ بدعم مالي من منحة اتحادية من الولايات المتحدة، جاء أن اقتصاد بورتوريكو، بعد فترة من التوسع الاقتصادي الكبير خلال الخمسينات والستينات (بلغ متوسط النمو السنوي ٥,٣ في المائة و ٧ في المائة على التوالي)، قد شهد تباطؤاً مستمراً، مع أنه تدريجي، في العقود الأربعة الماضية. وانكمش المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي الحقيقي من ٣,٥ في المائة في السبعينات إلى ٢ في المائة في الثمانينات وإلى ٢,٨ في المائة في التسعينات، ومن المتوقع ألا تتجاوز نسبة النمو في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ الصفر في المائة. وشهدت أرقام النمو الحقيقي مقيساً حسب العقد انخفاضاً منذ السبعينات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، كانت سنة ٢٠٠٣ الوحيدة التي سجل فيها نمو بنسبة زادت عن ٢,٥ في المائة، بانخفاض عن نسبة العقد السابق التي بلغت ٢,٧ في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في القطاع الخاص بنسبة ٣,٩ في المائة

(٦) مجلس التخطيط في بورتوريكو، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٩، والمصرف الإنمائي الحكومي.

أو بمقدار ٤١٦ ٢٨ وظيفة، وزادت العمالة في القطاع العام، بما في ذلك سائر فروع الحكومة بمقدار ٢٨٣ ٢ فرداً. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وصل المعدل المتوسط للبطالة إلى ١٣,٤ في المائة، بزيادة قدرت نسبتها بـ ٢,٥ في المائة في السنة. وفي الوقت نفسه ما فتئت العمالة في القطاع الخاص تتناقص باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى الافتقار إلى مصادر جديدة للعمالة.

٦٩ - وبدأت حكومة بورتوريكو في أيار/مايو ٢٠٠٩، كتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ حينذاك ٣,٢ بليون دولار ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، في تخفيض عدد العاملين فأُهميت خدمة ٤٠٠ ١٠ موظف حكومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُهميت خدمة ٧٠٠٠ عامل آخرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢٠٠٠ غيرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فبلغ المجموع نحو ٢٠٠٠٠ عامل. وتمثل الهدف المعلن لحاكم بورتوريكو في تخفيض الإنفاق الحكومي بمبلغ بليون دولار.

٧٠ - وذكر مجلس التخطيط في بورتوريكو أن الصناعة التحويلية خسرت ١٤٠٠٠ فرصة عمل في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وانخفضت مبيعات الأسمنت لقطاع البناء بنسبة ٢٢,٧ في المائة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٧).

٧١ - وفي الوقت نفسه، ما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. وتشير الإحصاءات الزراعية الرسمية إلى أن بورتوريكو تستورد ٨٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها السكان، بسبب انعدام القدرة على التنافس مع وفورات الإنتاج الكبير للشركات الزراعية الكبرى في الخارج. وعلاوة على ذلك، قامت بورتوريكو بتخفيض إنتاجها الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨؛ وتعزو وزارة الزراعة في بورتوريكو هذا الانخفاض في الإنتاج إلى ارتفاع تكاليف التشغيل (كتكاليف العمل والطاقة).

٧٢ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نمواً مطرداً في السنوات الأخيرة تشكل السياحة أحد مكوناته الكبرى. وتشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة بالفنادق. ويتبين من الأرقام التي نُشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوة العاملة. وبعد أن شهد قطاع السياحة نمواً مطرداً على مدى السنوات العشر الأخيرة، ظهرت في عام ٢٠٠٨ دلائل تشير إلى تأثيره بالتباطؤ الاقتصادي العالمي.

(٧) المرجع نفسه.

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٧٣ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استناداً إلى القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على هذا الموقف. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٧٤ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللإطلاع على المعلومات التي استجبت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (لعام ٢٠٠٧)؛ و A/AC.109/2009/L.13 (لعام ٢٠٠٨)؛ و A/AC.109/2010/L.14 (لعام ٢٠٠٩)؛ و A/AC.109/2011/L.13 (لعام ٢٠١٠).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٧٥ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2011/L.2)، أن تتناول البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٧٦ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة المعقودتين في ١٣ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلساتها الرابعة والخامسة (انظر A/AC.109/2011/SR.4 و 5).

٧٧ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2011/L.6.

٧٨ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه أيضا وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإكوادور ومصر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية - الإسلامية) ونيكاراغوا والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (انظر A/AC.109/2011/SR.5)، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2011/L.6 بدون تصويت. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراءات الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٩ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.